Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 287-303
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Grammatical Disputes between Sibawayh and Al-Akhfash through the Book Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah by Ibn Babshadh (d. 469 AH)

Dr. Abdalaziz Faraj Rmadan Almaryami [1*], Dr. Salih Abu Shaalah Alsoudani Salim [2]
[1,2] Department of Arabic Language, Faculty of Education, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
*Email: abdalazizalmaryami@gmail.com

مسائل الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش من خلال كتاب شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ المتوفي469هـ

د.عبدالعزيز فرج رمضان المريمي [1*] ، د.صالح أبوشعالة السوداني سالم[2]
[2،1] قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 17-01-2026	**Accepted:** 20-03-2026	**Published**: 02-04-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This research is based on extracting the controversial grammatical issues between Sibawayh and Al-Akhfash through the book *"Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah"* by Ibn Babshadh, and studying them analytically by linking classical grammar books—especially those of early scholars—with works on Qur'anic parsing and meanings.

The study adopts a descriptive-analytical method in presenting its material. It examines the disagreements between Sibawayh and Al-Akhfash in *Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah* by identifying specific grammatical issues, presenting the different opinions, analyzing the viewpoints, and then selecting the most appropriate and accurate opinion at the end of each issue in a way that aligns with the nature and spirit of the Arabic language.

This research consists of an introduction, six issues, and a conclusion. The introduction defines the topic, clarifies its material, objectives, methodology, and research plan.

The issues are presented as follows:

Issue One: The grammatical inflection of the dual form.

Issue Two: The status of the second-person feminine suffix (yā' al-mukhāṭabah) as either a noun or a particle.

Issue Three: The nominative case of a noun following the adverbial particle *idhā*.

Issue Four: *Kayfa* between nominal and adverbial usage.

Issue Five: The grammatical analysis of the expression "ammā annahu qā'imun."

Issue Six: The precedence of the circumstantial accusative (ḥāl) over its abstract governing element.

The conclusion includes the most important findings reached through this study.

The research is supplemented with an index of the most important references and sources upon which it relied.

Keywords: Ibn Babshadh, Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah, Sibawayh, Al-Akhfash, controversial grammatical issues.

الملخص

يقوم هذا البحث على استخلاص المسائل النحوية الخلافية بين سيبويه والأخفش من خلال كتاب " شرح المقدمة المحسبة"، ودراستها دراسة تحليلية تربط بين كتب النحو، وخاصة كتب المتقدمين، وكتب إعراب القرآن ومعانيه.

ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المادة، فهو يعمد إلى وضع الخلاف بين سيبويه والأخفش في شرح المقدمة المحسبة في مسائل نحوية ومن ثم عرض الأقوال فيها، وتحليل الآراء، ثم يختار الأقرب والأصوب في نهاية كل مسألة بما يتلاءم مع طبيعة اللغة وروحها.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وست مسائل وخاتمة.

جاءت المقدمة محددة الموضوع، ومبينة مادته وأهدافه ومنهج الدراسة، وخطة الدراسة.

وجاءت المسائل على النحو الآتي:

المسألة الأولى: إعراب المثنى .

المسألة الثانية: ياء المخاطبة بين كونها اسماً أو حرفاً.

المسألة الثالثة: رفع الاسم بعد (إذا) الظرفية.

المسألة الرابعة: كيف بين الاسمية والظرفية.

المسألة الخامسة: إعراب " أمَا أَنَّهُ قائِمٌ."

المسألة السادسة: تقدم الحال على عاملها المعنوي.

ثم الخاتمة: وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وقد ذيلت هذا البحث بفهرس لأهم المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها.

الكلمات المفتاحية: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، سيبويه، الأخفش، المسائل الخلافية.

المقدمة:

إنّ الحمدَ لله نحمدهُ، ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونتوبُ إليه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنْفُسِنَا ومِنْ سيئاتِ أعمالِنَا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مضلّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمداً عَبْدُهُ ورسولُه ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أمّا بعد، فالاختلاف في وجهات النظر سمة عامة من سمات البشر التي فطر الله الناس عليها، فالعقول متفاوتة، وإدْرَاكاتُهَا مختلفة ، وإمكاناتها متباينة، فلذلك كان لابد من الاختلاف وتعدد وجهات النظر في شتى العلوم والفنون.

وعلم النحو من العلوم التي تعددت فيها المذاهب، وتشعبت فيها الآراء، فمنذ ولادته والخلاف في مسائله ظاهرة، وسمة من سماته.

وللخلاف النحوي ألوان عديدة وصور شتى، فتارة يختلف نحوي مع شاعر، وتارة يختلف علماء المدرسة الواحدة مع أنفسهم، وتارة يختلف أصحاب المدارس المختلفة.

وكتاب شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ المتوفي469ه تناول كثيراً من المسائل التي اختلف فيها أبناء المدرسة الواحدة، كالخلاف بين سيبويه والأخفش، فرغبة مني في جمع هذه المسائل وإبرازها جاء اختياري للكتابة في هذا الموضوع، وقد أحصينا المسائل التي خالف فيها سيبويه الأخفش في كتاب شرح المقدمة المحسبة فوجدناها ست مسائل وبيانها فيما يأتي:

المسألة الأولى: إعراب المثنى:

أشار ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة للخلاف بين سيبويه والأخفش في إعراب المثنى، ورجح مذهب سيبويه،حيث قال:" فإن قيل: كم في الألف من علامة إذا قلت: الرجلان؟.فقل:ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب. هذا مذهب سيبويه، والأخفش يقول: هذه الحروف دلائل الإعراب"[1]، وبيان هذا الاختلاف فيما يلي:

اختلف النحاة في إعراب المثنى إلى عدّة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن حرف المد في المثنى والمجموع حرف إعراب، فقال:" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لَحِقَتهُ زيادتان: الأولى منهما حُرُف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون...". [2]

ونسب الأنباري القول بأن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب إلى البصريين، ثم قال:" وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها حروف إعراب، وليست بإعراب؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة، والألف في حُبْلى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا"[3].

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيبويه قوله:" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب".

قال محمد بن يزيد: فزعم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع حروف الإعراب، وهذا محال؛ لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غيرها، نحو دال زيد، لما كانت هي حرف الإعراب هي وما أشبهها، كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب، وليست الألف في التثنية وما ذكرنا معها إعراباً؛ لأن الإعراب حركة في حرف إعراب، ولكنها دلائل على الإعراب".[4]

وقال الرضي:" وقال أبو علي: الإعراب مقدر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الإعراب اللفظي، ونقول: بأي شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب، ولم لا يجوز كما اخترنا أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً، إذ لا تنافي بينهما، ثم نقول: الدال على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظيه، فإن قيل كيف يكون معرب بلا حرف إعراب؟ قلنا ذاك إنما يلزم إذا أعرب بالحركات؛ لأنها لا بد لها من الحروف، فأمّا إذا أريد الإعراب بالحروف فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به".[5]

(1) شرح المقدمة المحسبة128.
(2) الكتاب 17/1.
(3) الإنصاف33/1, 34.
(4) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص45.
(5) شرح الرضي 30/1.

وقد اختار ابن بابشاذ رأي سيبويه وصححه فقال:" والصحيح مذهب سيبويه – رحمه الله – أنها حروف إعراب، أعني الألف في الرفع، والياء في النصب والجر، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب"[1].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى أنّ هذه الحروف ليست حروف إعراب، ولا إعراباً لكنّها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب.

وإلى مثل هذا ذهب المبرد وقال**:**" والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أنّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف"[2]. ونسب أيضا للمازني[3] والزيادي[4].

فمن ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب، قال: لأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك:قامَ زيدُ، وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت:(قام زيد) من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت :(رجلان) علم أنه رفع، فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب.

قال الأنباري وهذا القول فاسد، وذلك أن قولهم:" إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد، وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان"[5].

كما ردّ ابن مالك قول الأخفش ومن تبعه بأوجه:

أحدها: أنّ الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاّ للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاّ له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة محصلة كذلك فلا عدول عنها.[6]

المذهب الثالث: ذهب الجرمي إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. [7]

وردّ المبرد: قول الجرمي، فقال:" ويقال لأبي عمر إذا زعمت أن الألف حرف إعراب، وان انقلابها هو الإعراب، فقد لزمك في ذلك شيئان:

أحدهما:أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد.

---

(1) شرح المقدمة المحسبة129/1.

(2) المقتضب152/2.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص130, والإنصاف33/1, واللباب103/1, والتبيين ص204, والتذييل والتكميل294/1, وشرح الرضي30/1.

(4) ينظر:التذييل والتكميل294/1, وارتشاف الضرب569/2.

(5) الإنصاف35/1.

(6) ينظر: شرح التسهيل75/1.

(7) ينظر: المقتضب151/2, والخصائص73/3, وسر صناعة الإعراب695/2, وشرح المقدمة المحسبة129/1, والإنصاف33/1, وأسرار العربية ص67, واللباب103/1, والتبيين ص24, وشرح المفصل140/4, وشرح التسهيل74/1, وشرح الرضي30/1, ورصف المباني ص114, والتذييل والتكميل288/1, والمساعد47/1.

والشيء الآخر: أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها وموضع الرفع إعراب؛ لانه لا انقلاب معها"[1].

وبمثل هذا ردّ الأنباري فقال:" وأمّا من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين:

أحدهما: ان هذا يودي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم.

والثاني: أن هذا يودي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وان يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما، وليس من مذهب أبي عمرو الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال.[2]

وقد ردّ أبو الفتح ابن جني على صاحب هذا المذهب بأن قال:" جعل الإعراب في النصب والجر معنى لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنى، فخالف بين جهتي الإعراب في اسم واحد ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللفظ نفس المقلوب والمقلوب إليه".[3]

قال أبو حيان:" وما ردّ به أبو الفتح لا يلزم؛ لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حال الرفع لفظ فيلزمه اختلاف جهتي الإعراب كما زعم، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب فيهما يقوم مقام الإعراب، والتغيير يقوم مقام الإعراب [4].كما ردّ ابن مالك هذا المذهب بأربعة أوجه، ذكرها في شرح التسهيل[5]، وناقشه فيها أبو حيان.[6]

المذهب الرابع: ذهب الكوفيون[7] وقطرب [8]والزجاجي[9] وطائفة من المتأخرين إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه، أي أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، ونسب هذا القول أيضاً إلى الزجاج[10] كما نسب إلى الزيادي[11].

واحتج الكوفيون بأن قالوا:الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين ،فتتغير كتغير الحركات نحو قام زيدٌ ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها...". [12]

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين، بعد أن ذكر آراء ثلاثة في إعراب المثنى ردها جميعاً، ثم قال:"وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب"[13].

وردّ مذهب الكوفيين بأوجه ذكرها الأنباري[14]، وقال ابن يعيش:وقد تقدم القول بأن الإعراب إذا أزيل لم يختل معنى الكلمة، وأنت متى أسقطت الألف أو الياء اختل معنى التثنية فعلم بذلك أنها ليستا بإعراب، ويدل

---

(1) المقتضب152/2.
(2) الإنصاف35/1.
(3) سر صناعة الإعراب713/2.
(4)التذييل والتكميل289/1.
(5) ينظر: شرح التسهيل74/1.
(6) ينظر: التذييل والتكميل290/1, 291.
(7) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص130, وشرح المقدمة المحسبة 129/1, والإنصاف33/1, واللباب105/1, وشرح المفصل140/4, والتذييل والتكميل299/1, وارتشاف الضرب569/2, والمساعد48/1, والهمع47/1.
(8) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي221/1, والإنصاف33/1, وأسرار العربية ص67, والتبيين ص204, والتذييل والتكميل299/1.
(9) ينظر: الجمل ص3-5, وارتشاف الضرب569/2, والهمع47/1.
(10) ينظر: التذييل والتكميل299/1, والارتشاف569/2, والمساعد47/1.
(11) ينظر: شرح المفصل140/4.
(12) الإنصاف 33/1-34.
(13) ينظر: شرح التسهيل75/1.
(14) ينظر: الإنصاف36/1-37.

على أنّ الألف في التثنية ليست إعراباً قولهم:مِدْرَوَانِ، ألا ترى أن الألف لو كانت إعراباً لوجب أن تنقلب في مِدْرَوَانِ ياء؛ لأنها رابعة وقد وقعت طرفاً، كما قلبت في أَغَزِيْتُ وأَدْعَيْتُ، ووجود هذه الألف في اسم العدد من نحو:اثنان دليل على أنها ليست إعرابا؛ لأن أسماء العدد كلها مبنية".[1]

المذهب الخامس: حكي عن الزجاج أنها مبنية[2]، وهو خلاف الإجماع، وكلامه في معاني القرآن يخالف ما حكي عنه.

وإنني أميل إلى ترجيح مذهب سيبويه في هذه المسألة وذلك لقوة ما احتج به من أدلة تقوي مذهبه، وقد استدل أبو البقاء العكبري على قوة مذهب سيبويه من خمسة أوجه حيث قال:"والدليل على مذهب سيبويه من خمسة أوجه...".[3]

واختار ابن بابشاذ في هذه المسألة مذهب سيبويه ، ولذا فقد وصححه بعد أن ذكر أقوال النحاة فيها حيث قال:" والصحيح مذهب سيبويه- رحمه الله- أنها حروف إعراب، أعني الألف في الرفع، والياء في النصب والجر، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب".[4]

المسألة الثانية: ياء المخاطبة بين كونها اسماً أو حرفاً

أشار ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة إلى الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش في (ياء) المخاطبة، هل هي اسم؟ أو حرف؟ في نحو: تَنْفَعِينَ وقال:" والياءُ عند سيبويه ضمير وهي الفاعلة، وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث، والفاعل عنده مضمر تقديره: تَنْفَعِينَ أنتِ"[5]. وبيان ذلك فيما يلي:

نون النسوة في نحو: فَعَلْنَ، وافْعَلْنَ، وَتَفْعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ، وألف الاثنين في نحو: الزيدان فعلا، وأنتما تفعلان، والزيدان يفعلان، وافعلوا، وياء المخاطبة نحو: افعلي، وأنت تفعلين، اختلف العلماء فيها: ذهب سيبويه[6] وغيره إلى أن النون والألف والواو والياء ضمائر، وذهب المازني إلى أنها حروف تدل على أحوال الفاعل، كالتاء في فعلت، والفاعل مُسْتَكِنٌّ كاسْتِكْنَانِهِ في: زيد فعل، وهند فعلت، كما يقول الجمهور في: قاما أخواك وقاموا إخوتك، وقمن الهندات، فشبهة المازني أن المضمر لما استكن في فعل، وفعلت استكن في التثنية والجمع، وجيء بالمعاملات كما جيء بالتاء في فعلت للفرق.[7]

وذهب الأخفش [8] إلى أن ياء المخاطبة في نحو: تفعلين حرف يدل على تأنيث الفعل، والفاعل ضمير مستكن، والذي حمل الأخفش على القول بذلك، وهو أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة المؤنث.

والمختار هو المذهب الأول؛ لأنك إذا قلت: الزيدان قاما، فالألف قد حلت محل أبوهما فيما إذا قلت: الزيدان قام أبوهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً، ونقول في المؤنث: هند ضربت، فالفاعل في النية، والتاء مؤدنة بأن الفعل لمؤنث، والدي يدل على أنها ليست اسماً أشياء منها: أنك تقول: هند ضربت جاريتها، فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسماً لم يجز رفع الاسم الظاهر؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين.

---

(1) شرح المفصل4/140.
(2) ينظر: الإنصاف1/23, واللباب1/103, والتصريح بمضمون التوضيح1/67.
(3) اللباب في علل البناء والإعراب1/103-104.
(4) شرح المقدمة المحسبة1/129.
(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة1/157.
(6) ينظر: الكتاب4/200, 201, وشرح المقدمة1/157, والبسيط في شرح جمل الزجاجي1/206, وارتشاف الضرب2/914, وتوضيح المقاصد والمسالك1/131, والمساعد1/86, والتصريح1/99.
(7) ينظر: شرح السيرافي2/10, وشرح المفصل3/88, والتسهيل ص23, وشرح التسهيل1/123, وشرح الرضي2/9, وارتشاف الضرب2/914, والجنى الداني181, ومغني اللبيب2/429, والمساعد1/85, وهمع الهوامع1/57.
(8) ينظر: شرح المقدمة1/157, والتسهيل ص23, وشرح التسهيل1/124, والبسيط1/206, وشرح الرضي2/9, ورصف المباني ص445, وارتشاف الضرب2/914, ومغني اللبيب2/429, والمساعد1/85.

ومنها:أنها لو كانت اسماً لكنت إذا قلت: قامت هندُ، فقد قدمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز.[1]

وأيضاً: فإنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من : هي فعلت، لجاز حذفها في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا كما جاز حذف التاء في نحو: * فَإِنّ الْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا *[2]

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأنّ معناها أظهر من معنى التأنيث، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث، وقد تلحق المذكرات كثيراً كراوية وعلامة وهُمَزَة ولُمَزَةُ، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحد منهما مغن عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً، وليس ذلك إلا كونه اسماً مسنداً إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثاً من غير محدث عنه، وذلك محال.[3]

وردّ قول الأخفش بما ردّ به قول المازني، وشيء آخر: وهو أن الأخفش جعل (ياء) افعلي كتاء فعلت، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا، كما يقال: فعلتا، لكنهم امتنعوا عن ذلك فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز.[4]

وابن بابشاذ مع جمهور النحاة في كون النون والألف والواو والياء ضمائر، وإن كان في الخلاف لم يتعرض إلاّ للخلاف بين سيبويه والأخفش في ياء المخاطبة حيث قال:" والياء عند سيبويه ضمير وهي الفاعلة، وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث، والفاعل عنده مضمر تقديره: تنفعين أَنْتِ.[5]

وقد ذكر ابن أبي الربيع في كتابه البسيط خلاف سيبويه والأخفش في ياء المخاطبة، وذكر حجة كل منهما، ورجح رأي سيبويه فقال:" اعلم أن الياء من (تفعلين) ذهب سيبويه إلى أنها اسم، ونص على ذلك في باب (وجوه القوافي في الإنشاد)[6]، وذهب أبو الحسن إلى أنها علامة التأنيث، والفاعل مضمر لم يظهر... فحجة سيبويه أن الياء لم تثبت علامة للتأنيث في شيء من كلام العرب، فهذا القول مخالف لما اشتهر من كلام العرب، وإنما اشتهر أن يكون التأنيث بالتاء وبالألف، وأما الياء فلم يستقر ذلك فيها.

وأيضاً فإن الياء لو كانت علامة التأنيث بمنزلة التاء من قائمة وقامت والألف من حُبْلَى لوجب ألا تسقط مع ضمير التثنية، وألا ترى أنك تقول: هند قامت، والهندان قامتا، فتثبت التاء مع ضمير التثنية، وأنت هنا تقول: أنت يا هند تضربين، وأنتما يا هندان تضربان، ولم ينقل عن أحد من العرب: أنتما يا هندان تضريبان فهذان حجتان مقويتان كلام سيبويه.

وأما الأخفش فحجته أن الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر، ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر، ألا ترى أنك تقول: زيد قام فيستتر الضمير، وتقول في المؤنث: هند قامت فيستتر، وكذلك تقول: الزيدان قاما، والهندان قامتا، وزيد يقوم، وهند تقوم، ولا تجد هذا النوع ينكر، فيجب أن يقال في مثل قولك: أنت يا هند تضربين أن الفاعل مضمر، والياء دالة على تأنيث ذلك المضمر، كما يقال في المذكر: أنت يا زيد تضرب، والفاعل ضمير مستتر.

والذي يظهر لي ما ذكر سيبويه وينفصل عما احتج به أبو الحسن الأخفش بأن يقال: المضمر لا يختلف في الكمون والظهور إذا أمكن لحوق علامة التأنيث نحو: زيد قام، وهند قامت، وإذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلابد من الظهور والمخالفة للمذكر، ليكون ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث، وأنت إذا قلت: أنت يا زيد تضرب بالتاء للخطاب، وإذا قلت: أنت يا هند تضربين وجب ظهور الضمير ليفرق بين المذكر

---

(1) ينظر: شرح المفصل88/3.
(2) البيت من المتقارب, وهو للأعشى ميمون بن قيس وهو في ديوانه ص689.
(3) شرح التسهيل123/1, 124.
(4) ينظر: شرح التسهيل124/1, والبسيط305/1, ورصف المباني ص445.
(5) شرح المقدمة المحسبة157/1.
(6) الكتاب213/4.

والمؤنث، إذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق؛ لان الفعل المذكر لا يلحقه علامة التأنيث من آخره، وإنما يكون ذلك في الماضي.فلم يبق إلا ما ذكره سيبويه"[1].

المسألة الثالثة: رفع الاسم بعد (إذا) الظرفية

من أقسام (إذا) الاسمية أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، متضمنةً معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل، فإذا وقع بعدها الاسم مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد(إذا)، وقد ذكر ابن بابشاذ هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش في شرح المقدمة، وصحح مذهب سيبويه، فقال:"...وكذلك (إذا) وهي ظرف لما يأتي من الزمان بخلاف(إذْ) وتضاف إلى الجملة بعدها من نحو"أجيئك إذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، وإذا قدم فلان ونحوه.

وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندنا بالابتدأ، وإنما رفعه بإضمار فعل، مثل:﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[2]، السماء مرتفعة بإضمار فعل تقديره:إذا انشقت السماء انشقت، والفعل الثاني مفسر للأول.

وإنما امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وأصحابه لأن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل، ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء، خلافاً للأخفش، فإنه قد أجاز رفعه بالابتداء، والصحيح ما ذكرته للعلة المذكورة"[3].

وبيان ذلك:أن (إذا) اسم من أسماء الزمان، ومعناها المستقبل، وهي متضمنة معنى الشرط، فتجاب بما يجاب به الشرط، ونظراً لما فيها من معنى السببيه تكون مضافة إلى الجملة الفعلية، وهذا مذهب الجمهور[4]، فتقول إذا قمتَ قمتُ، وإذا تجلس أجلس، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ﴾[5] فجاء بعد (إذا) جملة فعلية مصدرة بمضارع مجرد، وقد يكون مصحوباً بـــ(لم) كقوله تعالى: ﴿ وإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا﴾[6]، أو بماض نحو: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾[7]، ولا يليها عند سيبويه[8]: إلا فعلٌ ومعمول فعل، فإذا كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾[9]، فـــ(الشمس) مرفوع بـــ(كورت) مضمراً، و(النجوم) مرفوع بـــ(انكدرت) مضمراً، وكذا ما أشبههما، نحو: :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[10] قال ابن مالك: لا يجيز سيبويه غير ذلك.[11]

والعلة في ألا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمنه معنى الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال.[12]

قال ابن أبي الربيع[13]:" لا يحمل على الابتداء ما وجد عنه مندوحة، وما نقل عن سيبويه هو المشهور عنه، وذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد (إذا)، ولكن بشرط كون الخبر فعلاً.

وذكر السهيلي[14]: ان سيبويه يجيز على رداءة الابتداء، بعد(إذا) الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً.

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي1/206, 207.
(2) الانشقاق1.
(3) شرح المقدمة المحسبة1/182-183.
(4) ينظر: المساعد1/507.
(5) الحج72.
(6) الأعراف203.
(7) المنافقون1.
(8) ينظر:الكتاب1/106, وشرح التسهيل2/213,والجنى الداني ص368, والمساعد1/507.
(9) التكوير1-2.
(10) الانشقاق1.
(11) ينظر: شرح التسهيل2/213.
(12) ينظر: شرح المفصل4/96.
(13) البسيط في شرح جمل الزجاجي2/876.
(14) ينظر:المساعد1/507.

وفي الكتاب قال سيبويه:" ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس:إذا، وحيث تقول: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إذا ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت:اجلس حيثُ زيد جلسَ، وإذا زيدٌ يجلسُ"[1].

وأجاز الأخفش[2] مجيء الجملة الابتدائية المصرح بجزأيها اسمية بعد (إذا) التي فيها معنى الشرط، نحو: إذا زيدٌ قائمٌ فقم معه، وأجازه ابن مالك، وقال:" واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ، وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال:إذا الرجلُ في المسجد فَظُنّ بهِ خَيْراً.

قال الرضي:"ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها"[3].

وقد استدل على ذلك بقوله:

إذا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[4]

فجعل بعد الاسم الذي ولى (إذا) ظرفاً واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل.

قال ابن مالك[5]: ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فَأَمْهَلَهُ حتَّى إذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدٍ في لُجَّة الماء غَامِرُ[6]

فَأَوْلَى (إذا) أنْ الزائدة، وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل.

وأنشد ابن جني[7] لضيغم الأسدي:

إذَا هُوَ لَمْ يَخْفِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرجلُ الظَّلُومُ[8]

وقال: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء؛ لأنّ هو مضمر الأمر والشأن، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده.

ومنه قول الآخر:

وَأَنْتَ امرؤٌ جِلْطٌ إذَا هِيَ أُرْسَلَتْ يَمِيْنُكَ شَيْئاً أَرْسَلَتْهُ شِمَالِكَا[9]

لأن هي ضمير القصة.

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يرتفع بالابتداء ذهب إليه أيضاً بعض الكوفيين[10]، وأبطل قولهم بما أبطل به ابن بابشاذ قول الأخفش، وهو أن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يحمل على غيره.

المسألة الرابعة: كيف بين الاسمية والظرفية

---

(1) الكتاب1/106-107.
(2) ينظر:شرح التسهيل2/213, وشرح الرضي2/104, والجنى الداني ص368,ومغني اللبيب1/108,وأوضح المسالك2/114.
(3) شرح الكافية2/109.
(4) البيت من الطويل, وهو للفرزدق في ديوانه1/416, والتصريح2/40, والمقاصد النحوية3/414.
(5) شرح التسهيل2/213.
(6) البيت من الطويل, وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص71.
(7) ينظر:الخصائص1/104.
(8) البيت من الوافر, وهو كما ذكر لضيغم الأسدي في الخصائص1/104, وشرح التسهيل2/213.
(9) البيت من الطويل, وهو بلا نسبة في:شرح التسهيل2/213.
(10) ينظر:الإنصاف2/620, وشرح المفصل4/97, وأوضح المسالك3/114, والتصريح2/40.

اختلف سيبويه والأخفش في (كيف) هل هي اسمٌ؟ أم ظرفٌ؟ وقد نقل هذا الاختلاف ابن بابشاذ في شرح مقدمته، فقال: و(كيف) عند سيبويه اسم، وعند الأخفش ظرف.

والدليل على مذهب سيبويه أنها اسم أنك تبدل منها الاسم، فتقول: كيف زيدٌ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ولو كانت ظرفاً لأبدلت منها الظرف، كما تبدل من (أين) و(متى)، وفي عدم ذلك دليل على صحة مذهب سيبويه في الاسميه.

وحجة الأخفش في الظرفية أنها تقدر بالجار والمجرور، وهو أنك إذا قلت كيف زيد، فمعناها عنده (على أي حال هو)، والحروف للظروف.

وليس في ذلك؛ لأن حروف الجر قد تقدر فيما لا إشكال في اسميته، ولا يخرجه ذلك إلى الظرفية، ألا ترى أن كل مضاف أو مضاف إليه لا يخلو من أن يكون مقدراً باللام أو بمن، مثل: غلام زيد، تقديره:غلام لزيد، وثوب خز، تقديره: ثوب من خز، ونحوه. وهذا شيء عرض فتذكر".[1]

وبيان ذلك فيما يلي:

ذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة خلاف سيبويه والأخفش في (كيف) وذكر أنها عند سيبويه اسم، وظاهر ما ذكره سيبويه في الكتاب عكس ما نسبه إليه ابن بابشاذ، فقد قال سيبويه في الكتاب:" و(كيف) على أي حال؟ و (أين) أي مكان؟ و(متى) أي حين؟ وأما (حيث) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد. وهذه الأسماء تكون ظروفاً.[2]

وذكر ابن هشام عكس ما ذكره ابن بابشاذ، فقال:" وعن سيبويه أن (كيف) ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف، وبنوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه:في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: كيف زيد؟ أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ راكباً جاء زيد؟ ونحوه.

والثالث:أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير، ونحوه، ولهذا قال رؤبة: وقد قيل له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ:(خَيْرٍ عَافَاكَ اللَّهُ) أي: على خَيْرٍ، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أجبت على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، وأو سقيم، وعندهما على العكس".[3]

ونقل الرضي ما يتناسب مع نقل ابن بابشاذ، فقال:" إنما عد كيف في الظروف؛ لأنه بمعنى على أي حال، والجار والظرف متقاربان، وكون (كَيْفَ) ظرفاً مذهب الأخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها، نحو: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف، نحو: متى جئت؟ أيومَ الجمعة أم يومَ السبت؟ وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد؟ أعلى الصحّةِ أَمْ على حالِ السقمِ؟ فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على أي حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أي حال؟ وحاصل عنده مقدر، فإن جاء بعد(كيف) قول يستغنى به، نحو: كيف يقوم زيد؟ فكيف منصوب المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان، تقول في الجواب: متكئا على آخر أو معتمدا، وفي البدل: كيف يقوم زيد؟ أمعتمداً أم لا...".[4]

وذهب المبرد إلى أن (كيف) ظرف، قال – في معرض الحديث عن (حيث) : - فمن جعل (حيث) مضمومة – وهو أجود القولين – فإنما ألحقها بالغايات، نحو: من قبلُ ومن بعدُ، ومن علُ يا فتى، وابدأ بهذا أوَّلَ يا فتى ونحوه.

ومن فتح فللياء التي قبل آخره، وانه ظرف بمنزلة (أين) و(كيف)".[5]

---

(1) شرح المقدمة المحسبة1/248, 249.
(2) ينظر: الكتاب4/233.
(3) ينظر: مغني اللبيب 1/206, وإلى مثله ذهب ابن عقيل في المساعد3/303.
(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية2/117.
(5) ينظر: المقتضب3/178.

وقال الخضراوي:" كيف عند سيبويه ظرف، وجوابه في خير ونحوه، وقولهم صحيح محمول عنده على المعنى، وهو ظرف مستعار، جعل الحال كالمكان، وغيره يعكس فيجعله غير ظرف، وصحح على ما يجب، وفي عافية محمول على المعنى"[1].

وذهب الجزولي مذهب القائلين باسميتها، فقال:" والاسم ظرفٌ وغيرُ ظرفٍ، فغير الظرف(مَنْ ومَا ومَهْمَا وأيّ وكَيْفَ)"[2]. وقال مثل هذا ابن عصفور وغيره.[3]

وابن بابشاذ يميل إلى أنها اسم، ولذا فقد صحح أن تكون اسماً ودلل على ذلك ورد القول بأنها ظرف.[4]

وقال ابن يعيش:والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، وإن كان قد يؤدي معناها معنى على أي حال، والذي يدل على ذلك أنك تبدل منها الاسم، فتقول: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ويقع الجواب بالاسم فتقول: في جواب من قال كيف أنت صحيح أو سقيم ونحوهما من أحواله، ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها والجواب عنها بالظرف...ومما يؤيد كون (كيف) اسماً لا ظرفاً، وأنها لو كانت ظرفا أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حروف الجر عليها، كما لم يمتنع دخولها على أين ومتى".[5]

المسألة الخامسة: إعراب " أمَا أنّهُ قائِمٌ"

أشار ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة إلى الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش في إعراب (أما أنه قائم) حيث قال:" ومعنى "أمَّا" الخفيفة الاستفتاح، ومثالها: أمّا زيدٌ قائمٌ، وتكون بمعنى (حقاً) فتفتح (أنَّ) بعدها، فتقول: أمَّا أَنَّهُ قائمٌ بمعنى: حقاً أنه قائم، فلا تكون هاهنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم، وإذا كانت في تأويل الاسم فذلك الاسم مقدر تقدير الظرف، وتقدير ذلك الظرف :(أفي حق انك منطلق)، فتكون (أنك منطلق) في موضع رفع بالظرف على قول الأخفش، وبالابتداء عند سيبويه في هذا الموضع خاصة"[6].

وبيان ذلك فيما يلي:

(أمَّا) بالفتح والتخفيف تأتي على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألاَ)[7] وهذه تكسر همزة (إنّ) بعدها، تقول:(أمَّا إنَّكَ فَاضِلٌ)، وتكثر (أمّا) هذه قبل القسم، كقول الشاعر:

أمَّا والذي أَبكَى أَضْحَكَ والذي
أَمَاتَ وَأَحْيَا والذي أَمْرُهُ الأَمْرُ[8]

الثاني: أن تكون (أَمَّا) بمعنى (حقاً) فتفتح (أنَّ) بعدها، كما تفتح بعد (حقاً) تقول: أمَّا أنَّه قائم، لا تكون هاهنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم وذلك الاسم مقدر، وتقدر الظرف، أي: أفي حق أنك قائم؟

قال سيبويه: وتقول: أمَّا إنَّه ذاهبٌ، وأَمَّا أنَّه منطلقٌ، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أمَّا أنَّه منطلقٌ، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلقٌ، وإذا قال: أمَّا إنَّه منطلقٌ بمنزلة قوله : ألاَ، كأنك قلت: ألا إنَّه ذاهب"[9].

و(أمَّا) اسم بمعنى (حقاً)، وقال بعضهم: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أحقاً، قال ابن هشام: وهذا هو الصوابُ.

---

(1) ينظر: المساعد205/3.
(2) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير502/2.
(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور132/1.
(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة248/1, 249.
(5) شرح المفصل109/4.
(6) شرح المقدمة المحسبة253/1.
(7) ينظر: الكتاب122/3, وشرح المفصل8/ 115, وشرح التسهيل115/4, ورصف المباني ص 97, والجنى الداني ص 391, ومغني اللبيب 66/1, والمساعد 226/3, والهمع 70/2.
(8) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي كما في: الشعر والشعراء 567/2, والدرر118/5, وشرح شواهد المغني69/1, وبلا نسبة في رصف المباني ص 97, وشرح المفصل 114/8, ومغني اللبيب 54/1, وهمع الهوامع70/2.
(9) الكتاب122/3.

وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب (حقاً) على ذلك في نحو قوله:

أحَقّاً أن جيرتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيَّتنا وّنيَّتهم فَرِيقُ[1]

قال ابن هشام: وهو قول سيبويه، وهو الصحيح.[2]

وعلى هذا فـ(أَمَّا) كلمتان: حرف وهو الهمزة، واسم وهو (ما)، وعلى الأول فهو كلمة واحدة.

وعلى هذا فتكون (أَنّ) وما بعدها، في موضع رفع مبتدأ على قول سيبويه[3]، وفي موضع رفع بالظرف على أنها فاعل عند الأخفش.[4]

والخلاف مشهور في الظرف والجار والمجرور إذا لم يعتمد على شيء، نحو: في الدار زيد، أو عندك عمرو، فسيبويه وجمهور النحاة يوجبون الابتداء، والجار والمجرور أو الظرف خبر مقدم، وذهب الأخفش إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه.[5]

وقال المبرد[6]: حقاً مصدر لــ(حق) محذوفاً، وأن وصلتها فاعل، وأصل ذلك أن (حقاً) عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة (كيف) ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد.[7]

قال ابن مالك: ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا (حقاً) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أَنّ) في موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال:أحق حقاً أن جيرتنا استقلوا[8].

و(أم) حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أنَّ ومعموليها كلاماً تركب من حرف واسم، كما قاله الفارسي في (يا زيد).[9]

الثالث: ذكره المالقي، وهو أن يكون معناه العرض بمنزلة (ألا) فتختص بالفعل، تقول: أما تقوم، أما تقعد، والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لترى هل يفعلها أو لا ؟.[10]

المسألة السادسة: تقدم الحال على عاملها المعنوي

ذكر ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش في تقدم الحال على عاملها المعنوي، فقال:"...فإن قلت: زيدٌ ضاحكاً في الدار، فوسطت الحال فالأخفش يجيزها، وسيبويه لا يجيزها، وعلة سيبويه ظاهرة، وهو أنه قد تقدمت الحال على عاملها المعنوي.

وعلة الأخفش أن تقديم الحال على أحد الجزأين كلا تقدُّم؛ لان زيداً مبتدأ، فهو مطالبٌ بخبره، وخبره في نية التقديم إلى جانبه، وإذا كان في نية التقديم إلى جانبه صارت الحال كأنها بعده".[11]

وبيان ذلك فيما يأتي:

إذا كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفاً أو حرف جر مسبوقاً باسم ما الحال له، نحو: زيدٌ في الدار قائماً ففي توسط الحال أقوال:

---

(1) البيت من الوافر, وهو للعبدي في الكتاب136/3, وخزانة الأدب277/1, وبلا نسبة في: مغني اللبيب55/1, والجنى الداني ص391, وهمع الهوامع 71/2.

(2) مغني اللبيب55/1.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة253/1, وشرح المفصل115/8.

(4) شرح المفصل115/8.

(5) ينظر: مغني اللبيب55/1, والتصريح221/1و والصبان278/1.

(6) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف51/1, واللباب143/1, وشرح الرضي94/1, ومغني اللبيب511/2.

(7) ينظر: التصريح221/1.

(8) ينظر: شرح التسهيل23/2.

(9) مذهب ابن خروف في: ارتشاف الضرب832/2, والجنى الداني ص391, ومغني اللبيب55/1, وهمع الهوامع70/2.

(10) ينظر: رصف المباني ص96.

(11) شرح المقدمة المحسبة315/2.

أحدها: ذهب جمهور البصريين إلى منع تقدم الحال على عاملها المعنوي مطلقاً، في نحو: زيدٌ في الدارِ قائماً، فلا يقال: زيد قائماً في الدارِ، وذلك لضعف العامل المعنوي.[1]

قال سيبويه:" واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجل، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ، وراكباً مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأنَّ فيها يمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما ما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العربُ واستحسنت" [2].

وقال المبرد:" فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه، لم يتقدم الحال على العامل؛ لأنّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول، وذلك قوله: زيد في الدار قائماً، ولا تقل: زيدٌ قائماً في الدار"[3].

وقال أيضاً:" وإن كان العامل غير فعل لم تكن إلا بعده، وذلك قولك: زيد في الدار قائماً، وفي الدار قائماً زيد، وفي الدار زيد قائماً.

إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب، ولا يصلح قائماً في الدار زيد، ولا زيدٌ قائماً في الدار، ولا قائماً زيدٌ في الدار، لمّا أخَّرت العامل، ولم يكن فعلاً، لم يتصرف تصرف الفعل فينصب ما قبله..."[4].

وقال ابن عصفور:" وكذلك – أيضاً – لا يجوز مثل: زيدٌ ضاحكاً في الدَّار؛ لأنّ العامل في (ضاحكاً) ما في الدار من معنى الفعل، فكأنك قلت:زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار، وإنما لم يجز ذلك في الحال لأن الباب في المعاني ألاّ تعمل إلاّ في المجرورات والظروف؛ لأن الظروف مجرورات في التقدير بنية (في)، وأمّا الحال فليست كذلك، ألا ترى أنه ليس التقدير:زيد في الدار في ضاحك.

وإنما أُعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى (في) لا على تقديرها، ألا ترى أن المعنى: زيد في الدار في حال أنه ضاحك، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجرورات والظروف لان المشبه لا يقوى قوة ما شبه به"[5].

ثانيها:أجاز الأخفش[6] تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط تقديم المبتدأ عليها كقولك: زيدٌ قائماً في الدار، وسبقه إلى جواز ذلك الفراء.[7]

وتجويز الأخفش لذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو: في الدار زيد.[8]

واحتج بشيئين:

أحدهما:أن تقديم أحد الجزئين كتقديمهما؛ لتوقف المعنى عليهما.

والثاني: أن الظرف متعلق بالفعل، فكأن الفعل ملفوظ به.

---

(1) ينظر: المقتضب170/4, وآمالي ابن الشجري112/1, وشرح التسهيل346/2, والبسيط في شرح جمل الزجاجي687/2, وارتشاف الضرب1590/3, وتوضيح المقاصد والمسالك157/2, والتصريح385/1, والهمع243/1, وشرح الأشموني181/2.

(2) الكتاب124/2.

(3) المقتضب170/4.

(4) المقتضب300/4.

(5) شرح الجمل الكبير334/1.

(6) ينظر: المسائل العسكرية ص 108, والمحتسب233/1, واللباب في علل البناء والإعراب290/1, وشرح جمل الزجاجي334/1, وشرح التسهيل346/2, وشرح الكافية الشافية338/1, وشرح الرضي على الكافية204/1, وارتشاف الضرب1590/3, وتوضيح المقاصد والمسالك157/2, وأوضح المسالك333/2, والمساعد32/2, وهمع الهوامع243/1, والتصريح385/1, وشرح الأشموني181/2.

(7) ينظر:معاني القرآن للفراء425/2, وارتشاف الضرب1590/3, وتوضيح المقاصد والمسالك157/2, والمساعد32/2, والتصريح385/1, وشرح الأشموني181/2.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية204/1.

وأجاب أبوالبقاء: بأن الظرف على كل حال غير عامل بلفظه، فصار كأسماء الإشارة، وتقدم أحد الجزئين لا يخرجه عن أن يكون معنوياً، وأن التقديم تصرف، والظروف لا تصرُّف لها، ثم هو باطل بقولك: زيد قائماً هذا، إذا جعلت زيداً مبتدأ، و(هذا) خبره.

وأما تعلقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم؛ لأن العمل للظرف، لا لذلك الفعل"[1].

واستدل المجيز بقراءة من قرأ:﴿ والسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[2] بنصب (مطوياتٍ) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه، وهو (السماوات) والمخبر به وهو(بيمينه) أي: السماوات في يمينه مطويات. وبقول الشاعر:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَذرَاعِهِم
فيهم وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ[3]

ولم يرتض جمهور البصريين إعراب(مطويات) حالاً، بل جعلوا(الأرضُ) مبتدأ، و(قبضته) خبر هذا المبتدأ، وفي (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل؛ لأن(قبضته) بمعنى مَقْبُوضَتُهُ، فهو اسم مفعول، واسم المفعول يرفع نائب فاعل، وقوله: (والسماوات) معطوف على هذا الضمير المستتر، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله:(يوم القيامة)، وقوله سبحانه(مطويات) حال من السماوات، و(بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات، وليس خبراً كما زعم الفراء والأخفش.

ويجوز أيضاً: أن يكون (مطويات) منصوباً بفعل مقدر، و(بيمينه) الخبر، ومطويات وعامله جملة معترضة.[4]

وخرج أيضاً البيت على أنه من القليل الذي لا يقاس عليه، وأنه قد يضمر لـــ(محقبي) عامل تقديره:أعني محقبي.

وتبع ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه من جواز التقديم على العامل، وقال:" وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً، والصحيح جوازه محكوماً بضعفه".[5]

ثالثها: يجوز التوسط بأن يتقدم على العامل المعنوي دون المبتدأ وذلك إذا كانت الحال ظرفاً أو مجروراً والمنع في غير ذلك.[6]

رابعها:أجاز الكوفيون التوسط إذا كانت من مضمر مرفوع، فيجيزون في أنت في الدار قائماً، أن تقول:في الدار قائماً أنت، وأنت قائماً في الدار، وقائماً في الدار أنت.[7]

واختيار ابن مالك:أنه إن كانت اسماً صريحاً ضعف التوسط بقوة، وإن كانت ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة.[8]

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد

---

(1) اللباب291/1.
(2) الزمر67, والقراءة في مختصر شواذ القرآن ص131, نسبت إلى عيسى بن عمر, وزاد في البحر المحيط 440/7, والدر المصون24/6 الجحدري, وبلا نسبة في الكشاف409/3, وإعراب القراءات الشواذ417/2, والتبيان1114/2.
(3) البيت من الكامل, وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص55.
(4) ينظر: الدر المصون24/6, وشرح الجمل الكبير336/1, وعدّة السالك292/2.
(5) شرح التسهيل346/2, والألفية ص78.
(6) ينظر: ارتشاف الضرب1590/3, وهمع الهوامع243/1.
(7) ينظر: ارتشاف الضرب1591/3, وتوضيح المقاصد157/2, والمساعد33/2, وهمع الهوامع243/1.
(8) ينظر: التسهيل ص111, وشرح التسهيل346/2, وشفاء العليل533/2, وارتشاف الضرب1591/3.

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه _ من كتابة هذا البحث ،وهو:المسائل الخلافية بين سيبويه والأخفش في كتاب شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ،وبعد هذه الرحلة مع سيبويه والأخفش في هذا الكتاب موضوع الدراسة استطيع أن أخلص إلى جملة من النتائج أهمها:

1. جمع البحث المسائل الخلافية بين سيبويه والأخفش التي وردت في شرح المقدمة المحسبة وأبرزها وناقشها وبين الراجح منها.
2. وثق البحث ما ذكره ابن بابشاذ من آراء وعزاها إلى مؤلفات أصحابها.
3. صحح البحث ما نسبه ابن بايشاذ إلى سيبويه في مسألة:(كيف) بين الاسمية والظرفية، فقد نسب إلى سيبويه القول بأنها اسم، فقال:" و(كيف) عند سيبويه اسم، وعند الأخفش ظرف..."[1]، ثم ذكر أدلة كل منهما.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يقول:"و(كيف) على أي حال؟ و(أين) أي مكان و(متى) أي حين؟ وأمّا (حيث) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفاً".[2]

وذكر ابن هشام عكس ما ذكره ابن بابشاذ، فقال:" وعند سيبويه أن (كيف) ظرف، وعند السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف...".

وكذلك نقل القول بأنها ظرف عند سيبويه ابن عقيل في المساعد[3].

وأسأل الله أن يلهمنا السداد والصواب في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير.

فهرس المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق:الدكتور/ رجب عثمان محمد،(مكتبة الخانجي ، القاهرة،الطبعة الأولى1418هـ،1998م).
2. أسرار العربية للأنباري، تحقيق:محمد بهجة البيطار،(مطبوعات المجمع العلمي بدمشق).
3. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز،(عالم الكتب،بيروت، الطبعة الأولى1417هـ/1996م).
4. أمالي ابن الشجري لهبة الله ابن الشجري،تحقيق:الدكتور /محمود محمد الطناحي،(مطبعة الخانجي،القاهرة1413هـ،1992م).
5. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد – ت:د/زهير عبدالمحسن سلطان،(مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى 1416هـ/1996م).
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق/محمد محي الدين عبدا لحميد،(المكتبة العصرية،صيدا،بيروت 1399هـ،1987م).
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محي الدين عبدا لحميد،(المكتبة العصرية،صيدا ،بيروت،الطبعة الثالثة1399هـ،1979م).
8. الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،تحقيق:الدكتور/مازن المبارك،(دار النفائس،بيروت،الطبعة الثالثة 1399هـ،1979م).
9. البحر المحيط ،لأبي حيان الأندلسي،دراسة وتحقيق وتعليق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،والشيخ علي محمد معوض،(دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 1413هـ،1993م).

(1) شرح المقدمة المحسبة1/248, 249.
(2) الكتاب4/233.
(3) ينظر: المساعد3/205.

10. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع، تحقيق ودراسة:د/ عياد بن عيد الثبيتي،(دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1407هـ/1986م).
11. التبيان في إعراب القرآن،لأبي البقاء عبدا لله بن الحسين العكبري ،تحقيق:علي محمد البجاوي،(عيسى البابى الحلبي وشركاه).
12. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري،تحقيق:الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين،(دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،الطبعةالأولى1406هـ،1986م).
13. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق:الدكتور/ حسن هنداوي،(دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى1420 هـ، 2000م).
14. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري،(دار أحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي).
15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،تحقيق:الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان،(دار الفكر العربي،القاهرة،الطبعة الأولى1422هـ،2001م).
16. الجمل في النحو للزجاجي،تحقيق:الدكتور/علي توفيق الحمد ،(الناشر مؤسسة الرسالة،بيروت،ودار الأمل،الأردن،الطبعة الأولى1404هـ،1984م).
17. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق:الدكتور/فخر الدين قباوة، والأستاذ/محمد نديم فاضل،(دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1413هـ،1992م).
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح:عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الرابعة1418هـ،1997م).
19. الخصائص لابن جني، تحقيق:محمد علي النجار،(عالم الكتب،بيروت،الطبعة الثالثة1403هـ،1983م).
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق:أحمد محمد الخراط (دار القلم،دمشق،الطبعة الأولى1406هـ،1986).
21. ديوان أوس بم حجر، ت/محمد يوسف نجم،(دار بيروت للطباعة، بيروت1986م).
22. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
23. ديوان النابغة الذبياني، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم،(دار المعارف، مصر1977م).
24. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي،تحقيق:الأستاذ الدكتور/أحمد محمد الخراط،(دار القلم،دمشق،الطبعة الثالثة1423هـ،2002م).
25. سر صناعة الإعراب لابن جني،تحقيق:الدكتور/ حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق،الطبعة الثانية1413هـ،1993م).
26. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك- تحقيق:محمد محيى الدين عبدالحميد،(دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1375هـ،1955م).
27. شرح التسهيل لابن مالك،تحقيق:الدكتور/ عبدالرحمن السيد،والدكتور/محمد بدوي المختون،(دار هجر، القاهرة،الطبعة الأولى1410هـ،1990م).
28. شرح التصريح على التوضيح للأزهري،تحقيق:محمد باسل عيون السود،(دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1421هـ،2000م).
29. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)لابن عصفور الأشبيلي،تحقيق:الدكتور صاحب أبو جناح.
30. شرح الرضي على الكافية،تحقيق:يوسف حسن عمر،(جامعة قار يونس،بنغازي ،ليبيا،الطبعة الثانية1996م).
31. شرح شواهد المغني للسيوطي،(دار مكتبة الحياة،لا ط، لا ت).
32. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق:أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي،(دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،الطبعة الأولى1429هـ ،2008م).

33. شرح المفصل لابن يعيش،المطبعة المنيرية.
34. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ،تحقيق:خالد عبد الكريم،(الكويت ،الطبعة الأولى1976م).
35. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق/أحمد شاكر، دار المعارف، مصر.
36. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، نحقيق د.الشريف عبدالله علي الحسيني البركاوي، دار الندوة، بيروت.
37. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق/محمد محي الدين عبدالحميد- بهامش أوضح المسالك،(المكتبة العصرية، صيدا، بيروت1417هـ/1997م).
38. الكتاب لسيبويه، تحقيق:عبدالسلام محمد هارون،(الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثالثة1408هـ،1998م).
39. اللباب في علل البناء والإعراب،تحقيق:غازي مختار طليمات،(دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر،دمشق ، سورية، الطبعة الأولى1416هـ،1995م).
40. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق/علي النجدي ناصف، والدكتور/عبدالحليم النجار،والدكتور/عبدالفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية.
41. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المثنبي، القاهرة.
42. المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق:الدكتور/محمد الشاطر أحمد محمد،(مطبعة المدني،القاهرة، الطبعة الأولى1403هـ،1982م).
43. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل،تحقيق :الدكتور/ محمد كامل بركات،الجزء الأول طبعة جامعة أم القرى،الطبعة الثانية1422ه،2001م،والجزء الثاني طبعة دار الفكر دمشق الطبعة الأولى1402ه،1982م،والجزء الثالث والرابع :دار المدني،جدة 140هـ،1984م.
44. معاني القرآن للأخفش ،تحقيق:الدكتورة/ هدى محمود قراعة،(الناشر مكتبة الخانجى،القاهرة، الطبعة الأولى1411هـ،1990م).
45. معاني القرآن للفراء،تحقيق:أحمد يوسف نجاتي،ومحمد علي النجار،(دار السرور).
46. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية، صيدا، بيروت1411هـ/1991م).
47. المقتضب للمبرد،تحقيق:محمد عبدا لخالق عضيمة،(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة1415هـ،1994م).
48. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي،تحقيق:أحمد شمس الدين،(دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى1418هـ،1998م).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.